متطلبات وتحديات تعزيز الدفع الالكتروني في الجزائر
Requirements and challenges of enhancing electronic payment in Algeria

العيد بوزيان / مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات دول الشمال الإفريقي ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، l.bouziane@univ-chlef.dz

تاريخ الارسال: 2023/10/31 تاريخ القبول: 2024/05/07 تاريخ النشر: اليوم2025/12/30

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل مؤشرات الدفع الالكتروني في الجزائر وتشخيص مواطن القوة والضعف، حيث أظهرت التحولات الدولية المتسارعة والأزمات المتلاحقة مدى الحاجة إلى رقمنة الخدمات المالية والمصرفية في الجزائر وتطوير وسائل الدفع الالكتروني، وذلك بالاعتماد على تحليل الإحصائيات المتعلقة باستخدام هذه الوسائل خلال السنوات الأخيرة، مع محاولة مناقشة أهم العوائق والتحديات التي تواجه تطوير الدفع الالكتروني كتطوير البنية التحتية وتحسين تنافسية الصناعة المالية وتفعيل الاجراءات القانونية في هذا المجال.

الكلمات المفاتيح: الدفع الالكتروني، الدفع على الإنترنت، محطات الدفع، الدفع بالهاتف المحمول، الجزائر

تصنيف JEL: L81، G21

Abstract

This paper aims to analyze electronic payment indicators in Algeria and diagnose strengths and weaknesses, as the rapid international transformations and successive crises have shown the extent of the need to digitize financial and banking services in Algeria and develop electronic payment methods, based on the analysis of statistics related to the use of these means during recent years, with an attempt to discuss The most important obstacles and challenges facing the development of electronic payment, such as developing infrastructure, improving the competitiveness of the financial industry, and activating legal procedures in this field.

Key words*: *Electronic payment, online payment, payment terminals, Mobile payment, Algeria

***Jel Classification Codes* : L81, G21**

المؤلف المرسل : العيد بوزيان، الإيميل * l.bouziane@univ-chlef.dz

- توطئة (مقدّمة):

لقد أدى التطور الكبير والسريع الذي يشهده العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بالإضافة إلى مقتضيات العولمة والأسواق المالية إلى استحداث وسائل دفع جديدة، تعد أكثر مواءمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الإلكترونية من جهة، وظروف المتعاملين الاقتصاديين من جهة أخرى، لذا سعت مختلف الدول الى مواكبة هذا التحول، ومحاولة اللحاق بالركب. كما سعت مختلف البنوك والمؤسسات المالية إلى تطوير وسائل دفع الكترونية جديدة واحلالها محل التقليدية منها ،وذلك من أجل المحافظة على الحصة السوقية في ظل المنافسة التي يشهدها السوق المصرفي والمالي العالمي.

أما في الجزائر، ومع انتشار جائحة كوفيد 19 بداية سنة 2020، أصبحت أهمية وسائل الدفع الالكترونية أكثر وضوحا نتيجة الحاجة إلى خدمات مالية سريعة وآمنة ودون مخالطة، وازدادت شدة هذه الحاجة خاصة مع بروز أزمة السيولة وتفاقها في صائفة 2020.

أدت هذه الظروف والتحولات إلى مزيد من الوعي بأن التوجه نحو رقمنة الخدمات المالية وتعزيز الدفع الالكتروني أصبح ضرورة ملحة.

وعليه يطرح السؤال الذي يمثل إشكالية هذا البحث على النحو التالي:

ماهي متطلبات وتحديات تعزيز الدفع الالكتروني في الجزائر؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى استخدام مختلف وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر؟
- هل بالإمكان تطوير وتعميم الدفع الالكتروني في الجزائر خلال السنوات القليلة القادمة؟

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لوسائل الدفع الالكترونية التي أصبحت ضرورة ملحة.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- محاولة التعرف على مؤشرات الدفع الالكتروني في الجزائر وتشخيص مواطن القوة والضعف فيها.
- ابراز أهم متطلبات تعزيز الدفع الالكتروني في الجزائر أهم معيقاته.

منهج البحث وأدواته: من أجل دراسة هذه الإشكالية نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وبالاعتماد على أحدث الأبحاث والدراسات العلمية ذات الصلة بالموضوع.

محاور البحث: قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة محاور كالتالي:

I- مفهوم وأنواع وسائل الدفع الالكترونية ومزاياها.

II- تحليل مؤشرات الدفع الالكتروني في الجزائر.

III- معيقات الدفع الالكتروني في الجزائر ومتطلبات تفعليه.

I– مفهوم وأنواع وسائل الدفع الالكترونية ومزاياها:

أدى التطور الانساني وزيادة حجم المعاملات المالية والتجارية إلى تطور وسائل الدفع وعدم استقرارها على شكل معين، إلى أن وصلت في عصرنا الحالي بفضل التطور التكنولوجي إلى ما يعرف بوسائل الدفع الإلكترونية.

I–1– مفهوم وسائل الدفع الالكترونية:

يعرف البنك المركزي الأوروبي الدفع الإلكتروني على أنه "كل عملية دفع صدرت، وتمت معالجتها إلكترونيا" (حمو، 2016 ، ص 80).

كما تعرف وسائل الدفع الإلكترونية على أنها عبارة عن وسائل إلكترونية بها قيمة نقدية مخزونة بطريقة الكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، يتم وضعها في متناول المستخدمين كبديل عن العملات النقدية والورقية، وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة (زغبة، شوق، 2013، ص 52).

وبالتالي فإن وسيلة الدفع الالكتروني هي أداة لتحويل الأموال وفق تقنية الكترونية، مما يسهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسريعة وبأقل التكاليف الممكنة.

I–2– أنواع وسائل الدفع الالكترونية:

تعددت أشكال وأنواع وسائل الدفع الإلكترونية بما يتلاءم مع طبيعة ومتطلبات المعاملات خاصة عبر الانترنت، ونذكر من أهمها:

I–2–1– البطاقات الائتمانية: هي البطاقات التي تصدرها البنوك في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة ضمان، وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر كلا من الوقت والجهد لحاملها وكذلك تزيد من إيرادات البنك المصدر لها لما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو من فوائد مقابل التأخر في السداد، ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد (فرج يوسف، 2009، ص 102).

وعموما تنقسم البطاقات الائتمانية الى قسمين هما:

أ– البطاقات الائتمانية المتجددة: ظهرت في أواخر الستينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقتين شهيرتين هما "فيزا وماستر كارد (Visa Card & Master card)" وهذا النوع تصدره البنوك في حدود مبالغ معينة، وفي هذا النوع يكون حامل البطاقة مخيرا بين تسديد كلي لقيمة فاتورة البطاقة خلال فترة الاستفادة أو تسديد جزء منها فقط، ويسدد البطاقة خلال فترة أو فترات لاحقة، وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم تحديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة، وتتميز بأنها توفر كلا من الوقت والجهد لحاملها، وتزيد من إيرادات البنك المصدر لها بما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو فوائد التأخير. وتلجأ بعض البنوك لمطالبة العميل بإيداع مبلغ مالي تبقيه رهنا مقابل عمليات البطاقة، ويسمى هذا النوع بالبطاقات الائتمانية المضمونة، فإذا قام حامل البطاقة باستخدامها يقوم البنك بإرسال فاتورة شاملة للعميل حسب المبلغ الذي في ذمته بنسبة معلومة شهريا، لكن لو لم يسدد في الأجل المحدد، يقوم البنك بإيقاف البطاقة وسداد الدين المطلوب على حاملها من المبلغ المودع لدى البنك.

ب– البطاقات الائتمانية غير المتجددة: تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية المتجددة في أن السداد يجب أن يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب (أي أن الفترة الائتمانية في هذه الحالة لا تتجاوز شهرا) (رضوان، 1999، ص 47). وتتيح هذه البطاقة لحاملها فرصة الشراء الآني والتسديد لاحقا، قد يترتب على حاملها تسديد فاتورة البطاقة بالكامل خلال فترة السماح وفي حالة عدم التسديد لا يمنح حاملها قرضا جديدا، وتسحب منه البطاقة، وتعتبر "الداينرز كلوب (Diners Club)" و "أمريكان إكسبرس (American Express)" من أهم المؤسسات المصرفية الكبيرة المصدرة لهذا النوع من البطاقات.

I–2–2– البطاقات غير الائتمانية: هي بطاقات لا تمنح لصاحبها بعملية الدفع أو التسوية لمستحقاته إلا إذا توفر فعليا على الأموال المقابلة لعملية التسوية وبالتالي فهي لا تمنح لصاحبها أي ائتمان أو قرض، وتنقسم إلى قسمين: (فشيت، بناولة، 2011، ص 206)

أ– بطاقات الدفع المسبق: حيث يقوم صاحب البطاقة الإلكترونية بشحنها (تعبئتها) بمبلغ مالي معين وعند إتمام أي معاملة تجارية يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون أو المعبأ في البطاقة، ولإعادة استخدامها يجب اعادة شحنها وهكذا. وقد عممت هذه الطريقة على مجالات عدة أهمها قطاع الاتصالات الهاتفية الثابتة أو النقالة.

ب– البطاقات المدينة: يتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة، حيث يتيح استخدام البطاقة عملية التسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيد (البائع) من سحب الأموال من حساب صاحب البطاقة الذي يفترض فيه أن يكون حسابه مدينا وفي حالة العكس لا تتم عملية التسوية، فعملية التسوية تتطلب رصيدا كافا ومغطيا للنفقات المنفذة بواسطة البطاقة.

I–2–3– البطاقات الذكية: البطاقة الذكية (Smart card) هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تشبه من حيث الحجم والشكل بطاقات الائتمان، ولكنها مزودة بكمبيوتر صغير به ذاكرة تسمح بتخزين بيانات يمكن استدعاؤها بطريقة منظمة وتسمح كذلك بتخزين نقود أو وحدات الكترونية يمكن استخدامها في سداد أثمان السلع أو الخدمات.

وتمكن هذه البطاقة حاملها من اختيار طريقة التعامل بها سواء كان هذا التعامل ائتمانيا أو عن طريق الدفع الفوري، كما أنها تعد بالنسبة للعميل حاسوب متنقل، فضلا عن أنها تتضمن مواصفات وتقنيات عالية ومعايير آمان محكمة (عبد الحافظ، 2009، ص 149–150). وقد تزايد اهتمام المصارف وشركات الخدمات المالية لاستعمال هذا النوع من البطاقات وذلك لعدة أسباب منها:

- تناقص تكلفة البطاقة الذكية، حيث أصبحت تكلفة الوحدة الواحدة منها بحدود (1– 2.5 دولار أمريكي).
- تزايد المخاوف حول احتمالات التزوير والنصب التي ترافق استعمال نظم البطاقات الاعتيادية.
- تزايد الاهتمام بالتعامل عن بعد عبر الهواتف الذكية، الحواسيب الشخصية.

ومن الأمثلة الشهيرة عن البطاقات الذكية بطاقة "موندكس (Mondex)" التي تم طرحها لعملاء البنوك حيث توفر لهم العديد من المزايا.

I-2-4- النقود الالكترونية: تعددت تعاريف النقود الالكترونية، فعرفها البعض على "أنها مجموعة من البرتوكولات، والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل محل تبادل العملات التقليدية، بمعنى أنها تعتبر المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها"،
.(Francis, 2001, pp. 24-25)

أما صندوق النقد الدولي فقد عرفها بأنها " قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل الكتروني أو في ذاكرة الكترونية لصالح المستهلك" (Haschem Sherif & Serhrouchni, 1999, p. 20)

ومن الصعب التوصل إلى تعريف جامع ومانع يتضمن كافة نظم النقود الالكترونية على نحو يميزها بدقة من النواحي القانونية، التقنية والاقتصادية، ورغم ذلك فانه لا يوجد خلاف بين المختصين على أن مصطلح النقود الالكترونية يشمل على وجه الخصوص على صورتين هما: (بوعافية، 2014، ص112-113)

- الصورة الأولى: هي البطاقات السابقة الدفع المعدة للاستخدام في أغراض متعددة، ويطلق عليها أيضا تعبير البطاقات مختزنة القيمة، أو محفظة النقود الالكترونية.

- الصورة الثانية: هي آليات الدفع مختزنة القيمة، أو سابقة الدفع التي تمكن من إجراء مدفوعات من خلال استخدام شبكات الحاسب الآلي المفتوحة خاصة الأنترنت، والتي يطلق عليها أحيانا نقود الشبكة، أو النقود السائلة الرقمية.

I-2-5- الشيك الالكتروني:

يمكن تعريف الشيك الإلكتروني على أنه " المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها والشيك الإلكتروني هو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة، يتضمن الشيك الإلكتروني ملفا إلكترونيا آمن يحتوي على معلومات خاصة لمحرر الشيك ووجهة صرف هذا الشيك بالإضافة إلى المعلومات الأخرى، كتاريخ صرف الشيك، قيمته، المستفيد منه، رقم الحساب والمحول إليه (ديقش، 2020 ، ص 95).

I-2-6- التحويلات المالية الالكترونية: هو عملية يتم بموجبها منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة الكترونيا من حساب بنكي الى حساب بنكي آخر، أي أن عملية التحويل تتم الكترونيا عبر الهاتف وأجهزة الكمبيوتر عوضا عن استخدام الأوراق، فهو عملية يتم بموجبها نقل مبلغ معين من حساب لآخر عن طريق تقييده في الجانب المدين للآمر والجانب الدائن للمستفيد سواء تم هذا التحويل بين حسابين مختلفين في نفس البنك أو في بنكين مختلفين (عبابسة، 2016، ص 349).

I-3- مزايا استخدام وسائل الدفع الالكترونية:

تحقق وسائل الدفع الإلكترونية عدة مزايا وفوائد تتمثل أساسا في:

- سهولة ويسر الاستخدام بالنسبة لحاملها، حيث يمكن له أن يتم صفقة فورية عبر الانترنت بمجرد ذكر هوية البطاقة، بالإضافة إلى تمتعها بأمان كبير مقارنة بوسائل الدفع التقليدية،
- اختصار المسافات الجغرافية بين مختلف المتعاملين وتعزيز وتنمية التجارة عموما والتجارة الالكترونية بشكل خاص؛
- يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية الى تقليل الفواتير والإيصالات الورقية المختلفة،

- تمنح بعض الأنواع حاملها فرصة الحصول على الائتمان من البنك أو الشركة المصدرة لها،
- تنمية المبيعات وضمان حقوق وعائدات البائعين ورفع العبء عنهم في متابعة ديون الزبائن، حيث أصبح يقع على عاتق البنوك والشركات المصدرة لها. (برحومة، بوطرفة، 2011، ص 8)،
- تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية استثمارا للشركات التي تصدرها حيث تحقق لها عوائد مختلفة (في شكل فوائد، رسوم والغرامات)،

تخفيض الأعباء والمصاريف عن البنك المركزي في طباعة النقود الورقية. كما أن الشركات المصدرة تكون بذلك قد اقتسمت مع البنك المركزي مسؤولية حماية النقود من التزوير.

II- تحليل مؤشرات الدفع الالكتروني في الجزائر:

تعود النواة الأولى لمشروع دمج التكنولوجيات الحديثة في مجال الدفع الالكتروني في الجزائر إلى عام 1995 بإنشاء الشركة النقدية للعلاقات التلقائية ما بين البنوك (SATIM)، والتي بدورها أسّست عام 1996 الشبكة النقدية المشتركة ما بين البنوك (RMI) . إلاّ أن هذا المشروع ظل يسير ببطء شديد ولم يعرف تطورا كبيرا. وفي عام 2014 تعزز النظام المؤسسي للدفع الالكتروني بإنشاء تجمع النقد الآلي (GIE Monétique) والذي يهدف الى ترقية النقد الآلي عن طريق تعميم استعمال وسائل الدفع الإلكتروني.

II-1- تطور نشاط الدفع على الإنترنت خلال الفترة (2016-2022):

أصبح الدفع بواسطة البطاقات البينبكية عبر الانترنت عمليا في الجزائر منذ سنة 2016، وتم تفعيل الخدمة في المرحلة الأولى للقائمين على الفوترة (شركات توزيع الماء والطاقة "الغاز والكهرباء"، الهاتف الثابت والنقال، شركات التأمين، النقل الجوي وبعض الإدارات)، آخر الاحصائيات تشير إلى وجود نحو 379 تاجر ويب منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البينبكي.
منذ انطلاق عملية الدفع عبر الإنترنت بلغ إجمالي المعاملات نحو 17803030 معاملة، موزعة وفقا للجدول التالي:
(تجمع النقد الآلي، نشاط الدفع على الإنترنت، 2023)

جدول رقم (1): تطور عمليات الدفع عبر الانترنت خلال الفترة (2016-2022)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020*	2021	2022
هاتف/ اتصالات	6536	87286	138495	141552	4210284	6993135	7490626
نقل	388	5677	871	6292	11350	72164	195490
تأمين	51	2467	6439	8342	4845	8372	23571
كهرباء/ماء	391	12414	29722	38806	85676	120841	302273
خدمة إدارية	0	0	1455	2432	68395	155640	153957
خدمات	0	0	0	5056	213175	457726	705114
بيع البضائع	0	0	0	0	235	13468	24169
العدد الإجمالي للمعاملات	7366	107844	176982	202480	4593960	7821346	9048125

المبلغ الإجمالي للعمليات (مليون دج)	15,01	267,99	332,59	503,87	5423,73	11176,48	18151,10

المصدر: إحصائيات تجمع النقد الآلي، الموقع الالكتروني (تاريخ الاطلاع:27/10/2023):
https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/

ملاحظة: الاحصائيات قبل سنة 2020 لا تشمل التعاملات بالبطاقة الذهبية لبريد الجزائر، لأن انضمام بريد الجزائر الى تجمع النقد الآلي وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البيبنكية /الذهبية، أصبحت سارية المفعول منذ 05 جانفي 2020 .

يشير الجدول السابق إلى وجود زيادة مستمرة في حجم عمليات الدفع عبر الانترنت خلال الفترة (2016-2022)، حيث بلغت اجمالا 9048125 معاملة سنة 2022 مقابل 7366 معاملة سنة 2016، ويرجع النصيب الأكبر من المعاملات إلى قطاع الاتصالات (دفع فواتير الهاتف الثابت، تعبئة رصيد الهاتف المحمول وكذا الانترنت)، يليه قطاع الكهرباء والماء ثم بقية القطاعات الأخرى.

وقد كانت الزيادة معتبرة في أغلب القطاعات خاصة خلال سنتي 2020 و2021 بسبب تفشي وباء كوفيد19 مما ساهم في انتعاش التجارة الإلكترونية وتحسن في حجم الدفع الإلكتروني في الجزائر.

أما من حيث القيمة فانتقل المبلغ من 15 مليون دينار جزائري سنة 2016 إلى18151 مليون دينار سنة 2022، وهو مبلغ يبقى ضئيل نسبيا. ويمكن إرجاع سبب ضعف الإقبال على الدفع عبر الأنترنت في الجزائر إلى العوامل التالية:

- نقص الترويج لهذه الخدمات من قبل القائمين عليها؛
- تدني الثقافة المالية والرقمية في المجتمع، وانخفاض مستوى الربط بالإنترنت؛
- ضعف نشاط التجارة الإلكترونية الذي يقتصر فقط على التسويق الإلكتروني؛
- تخوف التجار من إمكانية استخدام هذه التقنيات في الوقوع للإخضاع والرقابة الضريبية.

وفي أعقاب تفشي وباء كوفيد 19، ازداد الوعي لدى شريحة من الجزائريين بأهمية استخدام أدوات الدفع اللاتلامسية، وساهم في ذلك دعوة بعض المؤسسات كمؤسسة سونلغاز والجزائرية للمياه لسداد المستحقات عبر الإنترنت.

II-2- تطور نشاط الدفع على محطات الدفع الالكتروني خلال الفترة (2016-2022):

يعتبر الدفع على محطات الدفع الالكتروني (TPE) من أبرز العمليات التي تسعى الجزائر لتوسيعها في اطار تبنيها لرقمنة وسائل الدفع.

والجدول الموالي يبين تطور نشاط الدفع على محطات الدفع الإلكتروني في الجزائر من خلال عدد محطات الدفع الالكتروني العاملة، إجمالي معاملات الدفع والمبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع خلال الفترة (2016-2022) (تجمع النقد الآلي، نشاط الدفع على محطات الدفع الالكتروني، 2023)

جدول رقم (2): تطور نشاط الدفع على محطات الدفع الالكتروني خلال الفترة (2016-2022)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022

العدد الإجمالي لمحطات الدفع	5049	11985	15397	23762	33945	37561	46263
العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	65501	122694	190898	274624	711777	2150529	2712848
المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (مليون دج)	444,51	861,77	1335,33	1916,99	4733,82	15113,25	19343,06

المصدر: إحصائيات تجمع النقد الآلي، الموقع الالكتروني (تاريخ الاطلاع:27/10/2023):

https://www.giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/

ملاحظة: الاحصائيات قبل سنة 2020 لا تشمل التعاملات بالبطاقة الذهبية لبريد الجزائر، لأن انضمام بريد الجزائر الى تجمع النقد الآلي وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البيبنكية /الذهبية، أصبحت سارية المفعول منذ 05 جانفي 2020 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نشاط الدفع على محطات الدفع الإلكتروني في تطور وتزايد مستمر، سواء من حيث عدد محطات الدفع (TPE) أو إجمالي عدد المعاملات عليها أو مبلغها الاجمالي، حيث في سنة 2022 بلغ اجمالي عدد هذه المحطات 46263 محطة دفع بزيادة تقدر بـ 8702 محطة اضافية عن سنة 2021. وهذه الزيادة في عدد المحطات انعكست ايجابيا على اجمالي عدد المعاملات عليها وكذا على المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع عليها، حيث تم إجراء 2712848 معاملة سنة 2022 بمبلغ إجمالي مقدر بـ 19.343 مليار دينار،

ومما يلاحظ أيضا أن سنة 2021 كانت سنة استثنائية وقياسية في نسبة الزيادة في عدد وقيمة معاملات الدفع على هذه المحطات، حيث بلغت نسبة الزيادة نحو 202% في عدد المعاملات وزيادة بنحو 219% في مبلغ المعاملات وهذا مقارنة بسنة 2020.

ويمكن القول أن من إيجابيات تفشي جائحة كوفيد 19 في الجزائر سنة 2020 زيادة إقبال الجزائريين على وسائل الدفع الإلكترونية، وهو ما يمثل تحول نوعي وحافز لتطوير التجارة الالكترونية في الجزائر.

II-3- تطور نشاط الدفع بالهاتف المحمول:

إن استخدام تقنية وخدمة الدفع من خلال الهاتف المحمول في الجزائر حديثة العهد، حيث كانت أول تجربة رائدة من طرف مؤسسة بريد الجزائر سنة 2020، أطلق على هذه الخدمة اسم "بريد باي (BaridPay)" تعمل باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR CODE) من أجل دفع مستحقات مشتريات المواطنين، وتعد هذه الخدمة قفزة تكنولوجية نوعية في مجال الدفع الإلكتروني بالجزائر، كما أنه يعد خيارا مهما في ظل التطور القائم وسياسة التوجه نحو الاقتصاد الرقمي والتوسع في مجال التجارة الإلكترونية.

وقد تم ارفاق هذه التقنية بجملة من الإجراءات والتدابير التحفيزية الرامية إلى ترقية منظومة الدفع الإلكتروني، من بينها توسيع عمليات تنصيبها لدى التجار بصفة مجانية، بحيث تعتبر هذه الخدمة سهلة وغير مكلفة، كما أن هذه العملية لا تحتاج لاتصال مباشر وإنما تتم عبر الهاتف المحمول وتسمح للزبون بدفع المستحقات للتاجر، وذلك عبر تطبيق "بريدي موب

(BaridiMob)"، بتحويل الأموال من حسابه إلى حساب هذا الأخير بطريقة جد آمنة، ويستفيد التاجر من هذه الخدمة الرقمية من خلال انخراطه بتقديم ملفه على مستوى بريد الجزائر، كما يشترط على الزبون أن يحوز على حساب بريدي جاري والبطاقة الذهبية وأن يصرح عن رقم هاتفه على مستوى بريد الجزائر. (الشروق أونلاين، خدمة جديدة بالهاتف النقال لتسهيل دفع مستحقات المشتريات، 2020).

ووفقا للبيانات التي نشرها تجمع النقد الالي (GIE Monétique) عبر موقعه الرسمي، فإن عمليات الدفع عبر الهواتف المحمولة خلال السداسي الأول من سنة 2023، تجاوزت 16.6 مليون عملية دفع بقيمة بلغت نحو 11.7 مليار دينار، فيما بلغت عدد عمليات تحويل الأموال عبر الهاتف 6.6 مليون عملية بقيمة تفوق 85 مليار دج (وكالة الأنباء الجزائرية، الدفع الالكتروني: أزيد من 1.7 مليون عملية بقيمة تناهز 14 مليار دج خلال السداسي الأول، 2023).

ورغم تطور حجم وقيمة عمليات الدفع عبر الهواتف المحمولة مؤخرا إلا أن مستعمليها يبقى جد محدود واقتصر في مرحلة أولى بين البنوك.

III– معيقات الدفع الالكتروني في الجزائر ومتطلبات تفعليه:

تسعى السلطات الجزائرية خاصة في السنوات الأخيرة إلى تحسين نظام الدفع الإلكتروني، بوضع استراتيجيات خاصة تسمح بتعزيز أدوات الدفع الإلكتروني ورفع مستويات استخدامها، من خلال تأمين محيط مناسب للأعمال، إلاّ أنها لا تزال تعاني من بيئة غير مؤهلة تأهيلا كافيا، كما أنّ حجم المعاملات الإلكترونية المسجلة في البلاد لا تتناسب مع مستوى الطموحات وعدد سكان الذي فاق الأربعين (40) مليون نسمة، ولا تزال جهود الجزائر في هذا المجال بعيدة عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمتعاملين في مجال الشمول المالي الرقمي.

III –1– معيقات الدفع الالكتروني في الجزائر

تتمثل أهم عوائق الدفع الالكتروني في الجزائر فيما يلي:

– تدني مستوى البنية التحتية الرقمية للقطاعات المالية والمصرفية بالقدر الكافي الذي يسمح بزيادة فرص النفاذ للتمويل واستخدام وسائل الدفع الالكتروني، فرغم التحسن النسبي في مستويات هذه البنية خلال الفترة الأخيرة، لكن لا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية والفعالة؛

– ضعف مستوى التثقيف المالي ونقص مستوى الثقة بالمؤسسات المالية القائمة ومختلف خدماتها، وهو ما ينعكس سلبا على الدفع الالكتروني. وفي هذا الصدد نشير الى أن غالبية أصحاب البطاقات الالكترونية البنكية أو البطاقة الذهبية لبريد الجزائر يستعملون بطاقاتهم فقط لسحب الاموال بينما يفضلون بالمقابل استعمال السيولة النقدية لإتمام معاملات الدفع؛

– ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية، وهو عامل مهم في دعم تطوير الدفع الالكتروني، إضافة إلى البطء والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية وهو ما يزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات، ومثل هذه العوامل تحفز على المعاملات التقليدية وغير الرسمية؛

– هيكل ملكية القطاع المالي والمصرفي، فأغلب أصول النظام المالي والمصرفي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، كما ينعكس سلبا على مستوى المنافسة في تقديم مختلف الخدمات المالية؛ بالإضافة الى تدني

مستوى الانتشار البنكي حيث بلغت نسبة السكان النشطين الى عدد شبابيك الوكالات المصرفية في سنة2021 ما يعادل شباك مصرفي لكل 7293 شخص في سن العمل (بنك الجزائر، 2022، ص 50)؛

III-2- متطلبات تعزيز الدفع الالكتروني في الجزائر

يمكن القول أن الجزائر تمتلك قاعدة رقمية يمكن البناء عليها لوضع استراتيجية وطنية من أجل تطوير وتنمية الدفع الالكتروني، ويتطلب ذلك مواجهة التحديات التي يمكن أن تواجه تحقيق ذلك، وأهمها:

– تطوير البنية التحتية الرقمية والحكومة الالكترونية: تشمل البنية التحتية الرقمية توفر شبكة انترنت ذات تدفق عالي منشرة جغرافيا، والأجهزة التكنولوجية التي تستخدمها شركات التكنولوجيا المالية وشركات الاتصالات، وأنظمة الحماية الضرورية لضمان أمن وسرية المعاملات المالية؛

كما يتطلب استخدام الكثير من الخدمات المالية الرقمية توفر الهوية الرقمية، وهذا يتطلب وجود خدمات أكثر تطورا للحكومة الإلكترونية. وبالرغم من توفر الهوية الرقمية إلا أن استخدامها على نطاق واسع غير متوفر بسبب التفاوت في رقمنة مختلف القطاعات الحكومية ولغياب الربط بينها.

– تحسين تنافسية الصناعة المالية: يتطلب تطوير وسائل الدفع الالكتروني المزيد من تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة والمزيد من الخدمات الرقمية التي توفرها شركات التكنولوجيا المالية والمصارف والمؤسسات المالية، بالتالي يتطلب تحسين تنافسية الصناعة المالية في الجزائر تشجيع إنشاء شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم تلك الابتكارات من خلال توفير الاطار القانوني الذي يؤطر عملها ويوفر لها القبول المجتمعي، وتشجيع المصارف على تحسين خدماتها بإدماج التكنولوجيات الرقمية وطرح منتجات مبتكرة.

– التثقيف المالي: التثقيف المالي هو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والسلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد. فقد لا يكون بعض الأفراد والمؤسسات الصغيرة على دراية بوسائل الدفع الالكتروني المتاحة ومنافعها الاقتصادية المحتملة، أو لا يتحكمون في استخدامها، هذا الأمر منتشر في الأوساط الريفية وبين كبار السن وغير المتعلمين، مما يتطلب التوجه نحو هذه الفئات ببرامج لمحو الأمية المالية والرقمية.

– مقاومة جماعات المصالح المنتفعة من الوضع الحالي: من الطبيعي أن يلقى تطوير الخدمات المالية الالكترونية رفضا ومقاومة من عديد الجهات، فالشفافية التي توفرها معاملات الدفع الالكترونية تثير مخاوف المتعاملين في الاقتصاد غير الرسمي من إمكانية إخضاعهم للضريبة والاقتطاعات الأخرى، فيتمسكون بالدفع النقدي. يتطلب هذا الأمر وضع استراتيجية تتضمن تحفيزات جبائية وضمانات قانونية تحد من تلك المخاوف، (شكرين، 2021، ص 236-238).

– وضع القواعد والأسس القانونية والتنظيمية الضرورية لبروز مقدمي الخدمات في مجال الدفع الالكتروني، بالإضافة الى ضرورة وضع النصوص التطبيقية للإسراع في تطوير استعمال التكنولوجيات الرقمية في القطاع الاقتصادي سيما على مستوى المؤسسات المالية.

IV – خاتمة:

حاولنا من خلال هذا البحث تحليل مؤشرات الدفع الالكتروني في الجزائر وتشخيص مواطن القوة والضعف فيه، حيث أظهرت التحولات الدولية المتسارعة والأزمات المتلاحقة مدى الحاجة إلى رقمنة الخدمات المالية والمصرفية في الجزائر وتطوير وسائل الدفع الالكتروني.

وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

- تدني مستوى الدفع الالكتروني في الجزائر فهو لا يتناسب مع مستوى الطموحات وعدد السكان؛
- يمكن إرجاع سبب ضعف الإقبال على الدفع عبر الأنترنت في الجزائر إلى العوامل الرئيسية التالية:
  - نقص الترويج لهذه الخدمات من قبل القائمين عليها.
  - تدني الثقافة المالية والرقمية في المجتمع، وانخفاض مستوى الربط بالإنترنت.
  - ضعف نشاط التجارة الإلكترونية الذي يقتصر فقط على التسويق الإلكتروني.
- في أعقاب تفشي وباء كوفيد 19، ازداد الوعي لدى شريحة من الجزائريين بأهمية استخدام أدوات الدفع اللاتلامسية؛
- نشاط الدفع على محطات الدفع الإلكتروني في تطور وتزايد مستمر، سواء من حيث عدد محطات الدفع (TPE) أو إجمالي عدد المعاملات عليها أو مبلغها الاجمالي؛
- يمكن القول أن من إيجابيات تفشي جائحة كوفيد 19 في الجزائر سنة 2020 زيادة إقبال الجزائريين على وسائل الدفع الإلكترونية، وهو ما يمثل تحول نوعي وحافز لتطوير التجارة الالكترونية في الجزائر؛
- إن استخدام تقنية وخدمة الدفع من خلال الهاتف المحمول في الجزائر حديثة العهد حيث كانت أول تجربة رائدة من طرف مؤسسة بريد الجزائر سنة 2020؛
- تطور حجم وقيمة عمليات الدفع عبر الهواتف المحمولة مؤخرا إلا أن مستعمليها يبقى جد محدود واقتصر في مرحلة أولى بين البنوك؛
- يواجه التحول في مجال الدفع الإلكتروني في الجزائر عدة عوائق وتحديات أهمها تطوير البنية التحتية الرقمية، تحسين تنافسية القطاع المالي ومقاومة مجموعات المصالح، مع وضع القواعد والأسس القانونية والتنظيمية الضرورية.

التوصيات: بناء على ما سبق نقدم جملة التوصيات التالية:

- الإسراع في إطلاق خدمات للدفع الالكتروني متنوعة ذات جودة ومنخفضة التكلفة وآمنة؛
- ضرورة نشر الوعي وثقافة التعامل بوسائل الدفع الالكترونية لدى مختلف المتعاملين في الجزائر وكسب ثقتهم فيها، وكذا ضرورة تعزيز البنية التحتية للجهاز المصرفي والمالي خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ضرورة الاطلاع والاستفادة من تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال للانخراط في التحول التكنولوجي الرقمي من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص ضمن إطار قانوني وتنظيمي ضابط ومناسب.

قائمة المراجع:

1- حمو، محمد، 2016، التسويق المصرفي الالكتروني ودوره في دعم القدرات التنافسية للبنوك مع الاشارة الى الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشف، الجزائر.

2- زغبة، طلال و شوق، فوزي، 2013 ، " أشكال النقد الحديثة كمدخل استراتيجي للحد من مشكلة نقص السيولة ومجابهة مخاطر الإصدار النقدي"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث بعنوان الصيرفة الإلكترونية التقليدية ومتطلبات التموقع الجيد، جامعة أم البواقي.

3- فرج يوسف، أمير، 2009، عالمية التجارة الإلكترونية وعقودها وأساليب مكافحة الغش التجاري الإلكتروني، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

4- رضوان، رأفت، 1999، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

5- فشيت، حميد وبناولة، حكيم، 2011، "واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 3.

6- عبد الحافظ، محمد، 2009، التسويق عبر الأنترنت، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر.

7- بوعافية، الرشيد، 2014، " دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الخارجية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالي، المجلد1، العدد 2، جامعة يحي فارس، المدية.

8- ديقش، سمية، 2020، " ممارسات خدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية"، مجلة العلوم الادارية والمالية، العدد 2، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

9- عبابسة، سمية، 2016، "وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 6، جامعة أم البواقي.

10- برحومة، عبد الحميد و بوطرفة، صورية، 26-27 أفريل 2011، "النقود الالكترونية والأساليب البنكية الحديثة في الدفع والتسديد- مخاطرها وطرق حمايتها"، الملتقى العلمي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر: عرض تجارب دولية، الجزائر.

11- تجمع النقد الآلي، 2023، "نشاط الدفع على الإنترنت"، https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/ (تاريخ الاطلاع: 2023/10/27).

12- تجمع النقد الآلي، 2023، "نشاط الدفع على محطات الدفع الالكتروني"، https://www.giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/ (تاريخ الاطلاع: 2023/10/27).